

**مداخله حول نتائج الإستبيان المضمن في التقرير الوطني
(إنفاذ العقود التجارية / المالية وإسترداد الديون)**

د/ ظاهر مجاهد الصالحي

من إحدى الدلالات الهامة التي يكتسبها عقد الورشة الوطنية الثانية المكرسه لمناقشة مشروع التقرير الوطني الخاص بإنفاذ وتطبيق العقود التجارية المالية وإسترداد الديون في الجمهورية اليمنية هي أنها أعتمدت على منهجية علمية بتناول الموضوع وبشكلين (الأول) من خلال تقرير وطني أعده فريق عمل يمني متخصص في هذا المجال. و(الثاني) في دراسة استطلاعية ميدانية لمسح المعلومات نفذتها مؤسسة البحوث والاستشارات في بيروت .. ولإننا وكما نعتقد بأن أهمية هذا الموضوع استدعت وبالضرورة أن تخص له مناقشة مستفيضة بهدف إثرائه وإغنائه ، مما يشكل هذا الأمر دافعاً قوياً بدعوة منظمي ورشة العمل الوطنية لعدد من الباحثين والمتخصصين للمشاركة في مداخلات علمية ، ولأكون أنا أحد الذين يتشرفون بالاستجابة في مداخلة على الشق الثاني من موضوع السمنار، والمحدد بنتائج الاستبيان. ، وقد عمدتُ في هذه المداخلة على النقد التحليلي للدراسة وعبر محورين وحرصتُ التركيز على الأساسيات دون الخوض في التفاصيل الجزئية، تاركاً إعضة عدم كتابتها في الرد على الإستفسارات والأسئلة التي ستثار حولها من الأخوات والإخوة الاعزاء المشاركين في هذه القاعة.

المحور الأول: الإطار المنهجي للاستبيان

كما هو معلوم أن موضوع الاستبيان ومشكلته وافترضه وأهدافه ومنهجيته ومصادر معلومات وأدوات تجميعها واسلوب الحصول عليها.. الخ تشكل اللبنة الأساسية التي يستقيم عليها البناء المتناسك والمترايط والمتناغم لأي عمل علمي، وعلى إعتبار أن المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وبالأخص أولئك المعنيين الذين أوكلت إليهم مهمة الإشراف والتنفيذ لهذا الاستبيان لم تغب عن اذهانهم هذه القضايا المنهجية .. إلا أن هناك ثمة ثغرات منهجية لازمت الاستبيان وأدواته .. وتحديداً بمصادر المعلومات التي مسحت ميدانياً وبالأخص في أداة جمع الآراء في استمارة الاستبيان حيث **يلحظ:**

- 1- أن الأسئلة لم تقتصر حدودها للموضوع المستهدف بل أنها تشعبت إلى بعض الجنبات التي لا ترتبط بصلة للموضوع كما هو الحال على سبيل الإشارة في تلك التي كرسست للمقارنة مع دول العالم الصناعي. أوحى العربية منها والتي لم تأخذ بالإعتبار أبسط مستويات التفاوت فيما بينها.
- 2- أن مستوى الأسئلة يتطلب الإجابة عليها من قبل أفراد يتمتعون بدرجة عالية من المعرفة والإلمام بمكونات موضوع الاستبيان مما يعني مراعاة مثل هذا الإشتراط عند اختيار نوعية المفردات التي ستجيب على الأسئلة، ولكن هذا الأمر لم يؤخذ بعين الإعتبار أو أنه قلل من شأنه استدلالاً بقوام العينة وصفاتها التي ذكرها الاستبيان حيث أن:

العينة التي وردت في الاستبيان والتي تمثل مجتمع الدراسة ، صفاتها المهنية والثقافية والعلمية وباستثناء القطاع القانوني ليست بتلك المقاربة في المامها بالمعلومات للموضوع المستهدف وبعبارة أخرى مستواها المعرفي لا يمكنها و إلى حد كبير من الإجابة على الأسئلة.

- **المجال الجغرافي** في مسح المعلومات لم يبنى على معايير واضحة إذ اقتصر على العاصمة صنعاء دون سواها ،بغيب التفسير لذلك.

- **الجانب الأهم ..** أن أربع بلدان عربية (لبنان، تونس، اليمن، الإمارات) تعاملت معها استمارة الاستبيان) كما لو أنها مجتمع واحد متماثل ومتشابه وليست مجتمعات غير متجانسة بين بعضها البعض وفيما بينها.

3- **شهد مسح الآراء (الإجابة على أسئلة الاستبيان) صعوبات** أوضحتها الدراسة منها:

- **صعوبة الوصول إلى العديد من المستهدفين المتخصصين في القطاع القانوني** والذين يشكلون ثقل الوزن الحقيقي للآراء التي يفترض الحصول عليها خاصة وأنه خص قسم مستقل في الاستبيان لهذه الفئة. وهذا ما ينطبق على المركز اليمني للتوفيق والتحكيم من حيث إختيار مفردات لا تعرف شيء عن المركز. وهذا يعبر عن أن إختيار العينة لم يتم بما يتوافق وإرتباطات علائقها بالموضوع المستهدف.
 - **إن زمان تنفيذ البحث** والذي اشير إليه بأنه كان هو الأخر أحد الأسباب التي اعاققت الوصول للعديد من المستهدفين . مما يدل على غياب التنسيق من الجهة اليمنية ذات الشأن وبالأخص الفريق الوطني.
- هذه الملاحظات وغيرها هي وبلا شك تسحب أثرها السلبي إلى حد ما في بعض النتائج التي تخلص اليها الدراسة

المحور الثاني: نتائج الإستبيان

أن المضمون التحليلي للإستبيان أنعكست نتائجه في الدراسة المستهدفة والتي قسمت إلى مكونين رئيسيين (أولهما) إنفاذ القوانين والنظم التجارية . (وثانيهما) إنفاذ العقود وإسترداد الديون التجارية في اليمن وبأطلالة سريعة على تضمينات نتائج الدراسة في قسمها الأول نستخلص التالي :

إن القوانين والنظم التجارية في اليمن وبحسب النتائج التحليلية تتمتع بدرجة تقييم عالية في كونها مشجعة لبيئة الأعمال . كما أن القوانين والمعلومات حول النظم التجارية متاح الحصول عليها وبكل سهولة ويسر . وهذا الأمر صحيحاً و إلى حد كبير .. ولا أحد يستطيع أن يدحض هذه الحقيقة . على أن السؤال المطروح هنا.. إذا كانت القوانين والنظم التجارية مشجعه بهذا القدر ..إذ لماذا لا تستجيب لها بيئة الأعمال وبحيث تنعكس نتائجها على المجال الاقتصادي نشاطاً ونمواً محققاً ؟

ولعل السبب في ذلك يعود مرجعه إلى إنفاذ القوانين التجارية التي لا تزال تصطدم عند تطبيقاتها بأشكاليات وموانع تفرض نفسها من خارج الإطار القانوني..وتمر من فوقه . وتستمد مبررات وجودها وإستمرار بقائها من البيئة الاجتماعية والسياسية الحاضنة والمغذية لها بفرض سطوتها لتعطيل إنفاذ القوانين والنظم الحديثة.

الأمر الذي يتطلب من الحكومة اليمنية أن تضع إنفاذ القوانين والنظم الإدارية فوق كل الإعتبارات الشخصية.

القسم الثاني - ونستخلص من تظميناته التحليلية التالي :

1- اظهرت نتائج الإستبيان أن الإطار القانوني لتنفيذ العقود في اليمن .. يقع في مرتبة أدنى او تقترب من المتوسط مقارنة بالبلدان العربية .. ثم تنحدر المقارنة إلى أدنى مستوى لها عند عقد مقارنة مع البلدان الصناعية .. وهذا الأمر يفرض على اليمن أن تضاعف مجهودها في تحسين العلائق القانونية المتصلة بإنفاذ العقود التجارية.

2- تعد التدخلات والوساطات في اليمن أحد أعلى درجات التأثير السلبي المعيقة في تنفيذ العقود وتصبح من عملية إسترداد الديون .. إرتباطاً بهذه العلاقة تهتز الثقة عند القطاع الخاص بمقدرة القضاء على إستعادة الديون المستحقة كنتيجة لسبب التدخلات والوساطات. الأمر الذي يتطلب من اليمن أن تأخذ الجهات ذات الصلة بعين الاعتبار هذه المسألة وتعمل على تجفيف منابع هذه الإشكاليات.

3- في علاقة النظام القضائي بحل المنازعات التجارية – بحسب نتائج الإستبيان يبدو أن النظام القضائي مشطور في ثنائية العلاقة المتوزعة بين العدل والحيادية أحياناً , التي سجلت درجات تقييمها الإيجابي معدلاً مرتفعاً بشكل ملحوظ (بين المواصفات المقارنة) .. وعلى الطرف الآخر يقف التباطؤ في إجراءات التقاضي عقبه كأداء في طريق حل المنازعات وهو يمثل الوجه السلبي من المعادلة. على أنه يمكن القول هنا أن السلوك الإيجابي المشار إليه أعلاه .. يتيح مساحة كبيرة للإستفادة من ضوابطه وتوظيف ادواته الفاعلة للتغلب على جنبات الإختلالات وتعزيز مكانت وموقف النظام القضائي في البلاد.

4- تأمين البيئة الإستثمارية – نظراً لأهمية العلائق القانونية الناظمة للإستثمار وباعتبارها أحد مكونات البيئة الاستثمارية الملائمة والمواتية . فقد جاءت نتائج الإستبيان لتخص هذه العلاقة بدرجات التأكيد المرتفعة على اهمية تعزيز العوامل المساندة والمؤيدة لحماية الاستثمار التي لا تزال وبإستثناء عامل وجود محكمة تجارية في أدنى التقديرات المعبرة عن درجات الرضى

5- إن انتشار ظاهرة الفساد التي تعد الرشاوى أحد تعدياتها الخطيرة بما ينطوي عليها من أثار سلبية في تنفيذ الاحكام ذات الصلة بجوانب التجارة والاستثمار واسترداد الديون.. تمثل تحدياً لتجذير عملية الاصلاحات الادارية وتجسير العلاقة مع التطبيقات القانونية النافذة بالنسبة لليمن.

ختاماً أكتفي بما تناولته في مداخلتني هذه والتي وكما اوضحت سلفاً بأنها لم تكن مطولة على أنه سوف يكون لزاماً علياً أن انوه إلى إن الدراسة التي بين أيدينا تعبر عن جهد يقيم عالياً ولا ينبغي أن يقلل من قيمة وأهمية النتائج التي خلصت إليها .. وعلينا أن ننظر بإيجابية إلى الملاحظات والآراء الناقدة التي تطرح على أعمال كهذه.